

إحاطة حول

تقرير الشرق الأوسط رقم 41

21 تشرين الأول/أكتوبر 2014، ترجمة من الفرنسية

الحدود التونسية (II): بين الإرهاب والاستقطاب الجهوي

I. الملخص التنفيذي

منذ الانتفاضة الشعبية كانون الأول/ديسمبر-كانون الثاني/جانفي 2010 – 2011 تمكنت تونس من التغلب بنجاح على أزماتها السياسية. إلا أن البلد يبدو أقل استعدادا لامتناع صدمة الهجمات الجهادية الأكثر أهمية. ولكن رغم الحوار الوطني الذي خفف بدرجة كبيرة الضغوطات وجعل بداية 2014 ممتمة بالتفاؤل، فإن القلق قد تزايد من جديد. وإن هذا التخوف يمكن أن يُفسر بتصاعد أعمال العنف على الحدود مع الجزائر والفوضى في ليبيا وتقدم الإسلام الراديكالي في الشرق الأوسط ولكن أيضا بالخطابات السائدة المضادة للإرهاب. وأمام صدى النزاعات التي تحرك المنطقة فإن البلد يحتاج إلى معالجة مسألة الإرهاب بطريقة هادئة وغير مسببة رغم الرهانات الدولية. إن مقاومة الإرهاب ومقاومة الجريمة المنظمة أمران غير منفصلين. وهكذا فإن الحكومة ستستفيد عندما تترفق إجراءاتها الأمنية بإجراءات إقتصادية واجتماعية تهدف إلى إعادة سكان الحدود إلى حضن الدولة.

ومنذ سنة 2013، يبدو أن التحالف بين مهربي الأسلحة والمخدرات وبين الخلايا الجهادية المسلحة قد تدعم كثيرا في المناطق الحدودية. وإن شبكات التهريب الكبرى تغذي العنف على الحدود الذي سرعان ما يوصف "بالإرهاب" حسب أغلب وسائل الإعلام. وإن هذه الشبكات يمكن أن تتعاظم بدرجة خطيرة إذا أدى إحتداد الصراع في ليبيا إلى تأثيرات إقتصادية وسياسية جدية.

إن الأزمة الاجتماعية في جنوب البلاد والتحالف القوي بين العصابات والجهاديين والاستقطاب الأيديولوجي الذي تدعمه التوترات الإقليمية أمور يمكنها مع إقتراب موعد الانتخابات وبعدها أن تكون خليطا انفجاريا. إن عددا من الناخبين ومن المترشحين للانتخابات التشريعية والرئاسية القادمة في الخارج وداخل البلاد 24 – 26 تشرين الأول/أكتوبر (التشريعية) و 21 – 23 تشرين الثاني/نوفمبر (الدورة الأولى للرئاسية) و 26 – 28 كانون الأول/ديسمبر (الدورة الثانية) 2014 يتفاسمون الخشية من فشل المسار الانتخابي وأن تعاني تونس مصير بقية بلدان المنطقة. الحملة الأمنية العميقة وانتقام المجموعات الجهادية الضعيفة من شأنه أن يكون حلقة مفرغة. وإن حكومة مهدي جمعة المسماة "تكنوقراط" تلعب على صدى العواطف المتأججة ضد الإرهاب. هذا يعيد توجيه قلق الطبقات الوسطى المتفقة نحو الخوف من ظاهرة التطرف الديني. في هذا السياق، فإن مكنم الخطورة إذا وقع هجوم إرهابي كبير يخشى منه إعادة إحياء الاستقطاب الأيديولوجي بين الإسلاميين والعلمانيين.

وحتى تحمي نفسها من أزمة جديدة يجب على الحكومة أن تتخذ نوعين من التدابير الأساسية: الأول يتمثل في تكثيف وجودها في المناطق الحدودية من خلال سياسة تنمية تظهر آثارها بسرعة أمام أعين السكان. أما الثاني فيتمثل في تطبيق إستراتيجية ناجعة ودقيقة لمقاومة الإرهاب بعيدا عن المعالجة الإعلامية الحالية التي تنمي فويا الجهاديين وتخلط بطريقة غير مباشرة بين مختلف الحساسيات الإسلامية.

إن الرهانات الأيديولوجية الإقليمية والدولية المتعلقة بالمسألة الإسلامية تهتم دون شك تونس ولكن يجب ألا تحدد مستقبلها. فبعد تقرير أول حول "الحدود التونسية" (نوفمبر 2013) فإن هذه الإحاطة تحلل حقيقة التهديدات على الحدود التونسية الليبية والتونسية الجزائرية وتقتراح سبلا للحد من المخاطر.

لقد بات من المؤكّد وفي أقرب وقت على القوى السياسية الرئيسية النقابية والجمعياتية، الإسلامية وغير الإسلامية أن تنفّذ مقاربة توافقية حول الأمن العام، وعلى السلطات أن تتبع خطابا هادئا ضد الإرهاب يمنع من عودة الاستقطاب في حال حدوث هجوم كبير على البلاد. ومن المأمول أيضا أن تكثّف هذه الحكومة أو التي ستخلفها من التعاون الأمني مع الجارة الجزائر وتفعّل مشروع بعث وكالة وطنية للاستخبارات والحوار مع العصابات الموجودة على الحدود من أجل أن تقبل هذه العصابات بالكفّ عن المتاجرة بالمواد الخطيرة وربما يقبل البعض منهم مستقبلا بالتعاون مع الدولة التونسية في المجال الأمني. إنّ جملة هذه الإجراءات من شأنها أن تساهم في نهاية المطاف في منع سكّان الحدود من الابتعاد بصفة نهائية عن الدولة وألا تكون مهياة على المدى المتوسط لمواجهة الدولة وذلك بالانضمام إلى المجموعات المسلحة الجهادية الاجرامية.

II. خياران أحلاهما مرّ (بين النار والرّمضاء)

أ. تشرذم الحركة الجهادية وتطرّفها

مع منعرج مقاومة الإرهابيين من قبل الحكومتين الأخيرتين حكومة علي العريض (مارس 2013 – جانفي 2014) وخاصة حكومة مهدي جمعة (منذ جانفي 2014)، اتخذت عديد من الإجراءات مثل عودة الأجهزة الأمنية إلى المناطق المحيطة بالمدن المهددة. كما أنّ تصنيف أنصار الشريعة (أوت 2013)، وهو أهم تنظيم إسلامي متطرّف، تنظيما إرهابيا مكّن قوات الأمن من تحقيق انتصارات كبيرة في مواجهة السلفيين الجهاديين. فعلى سبيل المثال اختفت من الأحياء الفقيرة المظاهر الاستعراضية اليومية و الخطيرة أحيانا التي تقوم بها مجموعات من ذوي اللحى والقمصان وأصبح الوضع فيها عادي¹. وحسب بعض المقربين من الحركات الجهادية وبعض المختصين في الإسلام الراديكالي فإن ما بين 1000 و2000 من الناشطاء والمتعاطفين من أنصار الشريعة هم الآن رهن الاعتقال². وقد فشلت هذه المجموعة في خلق حركة شعبية مساندة حول أتباعها المسجونين. بل يبدو أنّ السلطات قد نجحت فعليا في إستئصال هذا التنظيم من البلاد³.

مع أنه منذ نهاية 2013 تكثفت المناوشات بين قوات الأمن والمجموعات الجهادية الصغرى في المناطق الحدودية. بل إنّ بعض قيادات هذه المجموعات تبنت بعض العمليات وضاعفت من بياناتها التهديدية. وعادة ما تخلف المواجهات عشرات الضحايا من الجنود وقوات الأمن في الوسط الشمالي من الحدود التونسية الجزائرية: عبوات ناسفة بدائية الصنع تستهدف العربات العسكرية، مجموعة صغيرة مسلحة تتبادل طلق النار مع قوات الأمن خاصة في المراكز العسكرية المتقدمة في مناطق الغابات الجبلية الحدودية.

لقد بدأت الحركة الجهادية تضعف و تنقسم مما جعلها في معنى من المعاني أكثر خطورة. ففي أواخر شهر ماي 2014، ولأول مرة في تونس، تبنت القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الهجوم الذي وقع ضد منزل عائلة وزير الداخلية لطفي بن جدو والذي يقع في حي سكني في مدينة القصيرين والتي تعتبر مركز ولاية حدودية. وقد بررت القاعدة عمليتها بأنها جاءت تضامنا مع "إخوتها" من أنصار الشريعة "ضحايا التعسف الأمني" و"منعهم من ممارسة أنشطتهم الدعوية السلمية الغير مسلحة"⁴. وفي أواسط شهر جويلية تبنت خلية من القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي في تونس (كتيبة عقبة بن نافع) بطريقة غير مباشرة مقتل 15 جنديا عبر تقديم صور الهجوم بطريقة حماسية على الفيس بوك⁵.

يوم 28 من نفس الشهر، وبمناسبة عيد الفطر الذي يأتي إثر انتهاء شهر رمضان أصدر أنصار الشريعة بيانا عبروا فيه عن تضامنهم مع الحركات الجهادية في العالم وخاصة أنصار الشريعة في ليبيا والمقاتلون المتحصنون في جبال الغرب التونسي. و على الرغم بأن هذه المجموعة قد أغفلت ذكر ضلوعها في

¹ ملاحظات مجموعة الازمات في ضواحي تونس الكبرى (جوان – أوت 2014) ; حوارات أجراها الفريق مع ساكني منزل بورقيبة وبنزرت (جوان 2014). القميص أو الجلابة أو قميص أبيض طويل وهو اللباس المعتاد للسلفيين. وقد انتشر داخل الأوساط الإسلامية عن طريق الجهاديين الأفغان خلال الثمانينات.

² حوارات مجموعة الازمات، المتعاطفون مع الجهاديين، المختصون في دراسة الحركات الجهادية، تونس أوت 2014.

³ وكما ذكر أحد الجامعيين المختصين في الحركات الجهادية أنّ "هذا يمثل فشلا سياسيا". مقابلة مجموعة الازمات، جامعي، جوان 2014.

⁴ بيان القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، استهداف وزير الداخلية ثار لحرار تونس، 13 جوان 2014.

⁵ "جبل الشعائبي: كتيبة عقبة بن نافع تنشر على الفايسوك صور الهجوم"، DirectInfo (directinfo.webmanagercenter.com). 19 جويلية 2014. الهجوم الذي وقع يوم 17 جويلية هو الأكبر من حيث الخسائر في صفوف الجيش منذ سنة 1961.

عمليات العنف المسلحة الأخيرة فإنها أرادت أن توجه رسالة لقوات الأمن التونسية تخيرها فيها بين السلام والحلول الوسط أو الحرب⁶. في 25 سبتمبر ومن المستجدات المقلقة أن هذه المجموعة الجهادية الصغيرة عقبة بن نافع أصدرت شريط فيديو هددت فيه "الدولة والمواطنين معها"، وهو ما يعني ضمناً أنها تعطي الشرعية لهجوم يستهدف المدنيين⁷.

بالرغم من أن وزير الداخلية اعتبر أنصار الشريعة التونسي المحرك الأساسي للأعمال الإرهابية التي عرفتها البلاد منذ 2012، فإن ما تبقى من هذا التنظيم على الأراضي التونسية بعد عملية الإعتقالات الحديثة التي تضاعفت في صفوفه وبعد ابتعاد عدد من أنصاره خوفاً من القمع البوليسي، وبعد سفر العديد من أنصاره للقتال في سوريا وليبيا والعراق⁸، قد أصبح ممزقاً بين ثلاثة تيارات ضعيفة الارتباط بعضها ببعض. وهذه التيارات متورطة بطرق مختلفة في الهجمات:

- تيار "مُصلح" سلمي، على وشك الرفض العلني للعنف في البلاد التونسية. ويمكن لبعض نشطاء هذا التيار أن يساندوا قوائم مستقلة قريبة من السلفيين الأكثر سلمية خلال الانتخابات البلدية المنتظرة خلال سنة 2015⁹.
- تيار قريب من القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ومن جبهة نصرة أهل الشام (جبهة النصرة) والتي تمارس العنف من باب الدفاع عن النفس¹⁰. هذه الحركة تسعى لاستقطاب المواطنين المحليين ايدولوجيا مع تطبيق استراتيجية تؤثر مع قوات الأمن.
- تيار يسعى للسير على خطى الدولة الإسلامية بزعامة أبو بكر البغدادي ويتكون من التونسيين الذين يقاتلون في صفوف هذا التنظيم (2000 حسب وزارة الداخلية) فضلا عن المعجبين بهذا التيار من الشباب العاطلين عن العمل المنتمين للمناطق الحدودية و ضواحي المدن¹¹.
- غير أن تنظيم أنصار الشريعة ليس له استراتيجية واضحة مما يؤدي إلى هشاشة وعدم استقرار هذين الاتجاهين الشبه مستقلين والأكثر دعوة للعنف. فحسب أحد مناصري أنصار الشريعة السابقين فإن هدف هذا التيار يقترب من الدولة الإسلامية إذ أن معظم أتباعه يوجدون الآن في سوريا وفي العراق و يقيمون علاقات في تونس وليبيا ويسعون باستعمال السلاح لاحتلال جزء من التراب التونسي¹². و يخشى أن يكتسب هذا التيار أهمية أكبر على الأقل على المستوى الايديولوجي إذا تراكمت مقاربة أمنية صلبة مع عمليات انتقامية عنيفة وإذا ازداد الوضع الإقليمي تدهورا¹³.

على المستوى الوطني يوجد خطر حقيقي فيمكن أن نرى عناصر معزولة تتجه نحو العنف الفردي أو تنضم للاتجاه الموالي للدولة الإسلامية إثر القضاء على أنصار الشريعة في البلاد أو من خلال "مداهمات بعض

⁶ " أنتم الذين أعلنتم الحرب على الإسلام والمسلمين، واستعدتم الشعب وأذللتموه... لقد اظهرتم كم كنتم أغبياء عندما لم تختاروا طريق الحوار .. لقد اعتبرتم تسامحنا جبنا. إن الأحداث التي عاشتها القيروان منذ شهر ماي الماضي مع اخوتنا المجاهدين المعتمدين في الجبال تدل على أنك لا تفهمون غير منطق القوة ولا تسمعون غير صوت الرصاص. وبما أنكم كذلك، فإننا نقول لكم لستم أول الطغاة ولستم أول من حارب الله، اختاروا إن أردتم السلم والتسوية... وإذا اخترتم الحرب فستجدونها، وإن التائر لشهداننا وسجناننا سيكون عملا يوميا طويل المدى ما حيينا. لقد جربتم الحرب وخبرتموها، وهذه الحرب يمكن أن تكون كونية ومدولة". انظر بيان أنصار الشريعة في موقعهم:

site.ansar-alsharee3a.com, 28 juillet 2014. Kapitalis

⁷ انظر "كتيبة عقبة بن نافع تهدد قوات الأمن التونسية (فيديو)", (kapitalis.com), 25 septembre 2014.

⁸ انظر أرون زيلان (Aaron Y. Zelin)، شباب التوحيد: ملامح أنصار الشريعة في تونس"، معهد واشنطن، 9 ماي 2014.

⁹ يعتبر البعض أن السياسة البلدية ليست متعارضة مع القانون الإلهي (الشريعة) لأنها تنظم حياة الشعوب محلياً، خلافاً للسياسة التشريعية باعتبارها مؤطرة بقانون أساسي (الدستور) فإنها تضع نفسها في مرتبة الشريعة. حوارات مجموعة الأزمات، ناشطون في منظمة إسلامية، تونس-جوان-أوت 2014. للمزيد حول مختلف التيارات السلفية انظر تقرير الشرق الأوسط/ إفريقيا الشمالية لمجموعة الأزمات عدد 137 تونس: العنف والتحدّي السلفي، 13 فيفري 2013.

¹⁰ يبدو أن هذا التيار هو المهيمن. فبيان أنصار الشريعة بتاريخ 28 جويلية 2014 يحثي زعماء القاعدة: الملاءمة وأيمن الظواهري قبل "خليفة" الدولة الإسلامية أبو بكر البغدادي، كما يلمح هذا البيان إلى أن التنظيم لم يعلن الحرب بعد وهو موقف يدافع عنه تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي وقد دعا أنصار الشريعة في تونس في عدة مناسبات خلال سنتي 2012 – 2013 عن الاستجابة لاستفزازات السلطات. تقرير مجموعة الأزمات، خبير في الشأن السلفي، تونس أوت 2014. انظر بيان أنصار الشريعة المذكور سابقاً انظر أيضا داوود غارتنستاين روس وتوماس جوسايلين (Daveed Gartenstein-Ross et Thomas Joscelyn) "انتقام الظواهري"، السياسة الخارجية (foreignpolicy.com)، 31 جويلية 2014.

¹¹ تقرير مجموعة الأزمات، سكان الكرم، حي التضامن، منزل بورقيبة، تونس أوت 2014. خلال شهر جوان 2014 حسب وزير الداخلية هناك حوالي 2500 تونسيا يقاتلون في سوريا 80 بالمائة منهم مع الدولة الإسلامية. "ابن جدو: 2400 جهادي تونسي يقاتلون في سوريا"، راديو اكسبراس أف. أم، (radioexpressfm.com)، 23 جوان 2014.

¹² حوارات مجموعة الأزمات، أحد المتعاطفين سابقا مع أنصار الشريعة، تونس سبتمبر 2014.

¹³ انظر تقرير مجموعة الأزمات: تونس: أعمال العنف والتحدّي السلفي، مصدر سابق.

المساجد" على حدّ تعبير أحد نشطاء منظمة جمعية إسلامية¹⁴، وعلى المستوى الإقليمي الدولي ومع تراكم انتصارات الجهاديين في المنطقة فإن الإسلام الراديكالي والإيمان بالآخرة سيواصلان إغراء عديد من الشباب التونسي الذين من بينهم آلاف يقاتلون إلى جانب الميليشيات الإسلامية في ليبيا ومع الدولة الإسلامية في العراق وسوريا¹⁵.

إنّ هذا السّباق يجعل إيقاف تصاعد التطرف / القمع أو الحدّ من سرعته أمراً صعباً. إضافة إلى أنّ المنهج العكسي الذي يقوم على الحوار والإدماج الذي انتهجته حركة النهضة مع الحركة السلفية سنة 2012 وخلال النصف الأول من سنة 2013 قد باء بالفشل في معظمه. هذا التّمسّي شمل خاصة تقنين الأحزاب السياسية الإسلامية الأكثر راديكالية ولكنها سلمية مثل حزب التحرير، حوارات حول مزايا التّدريج في العمل الإسلامي (عدم محاولة فرض الشريعة فوراً ولكن تربية الناس حتى يصبحون يطالبون تطبيقها بأنفسهم) ورفض العنف والتسامح إتجاه الخطابات حتى الحادة منها والعمل الجمعياتي والخيري المشترك بين أنصار النهضة وبين السلفيين السلميين وحتى الجهاديين¹⁶.

رغم هذه الإجراءات والمساحة الممنوحة لها، فإن الحركة السلفية واصلت تهديدها للسلطات. وإضافة إلى ذلك فإن حركة النهضة، تناقض نفسها، قد أبدت الإجراءات التي تشدّد الأمن للأمنية بعد منع انعقاد مؤتمر أنصار الشريعة في القيروان ماي 2013 وساهمت في وضع دستور ديمقراطي يضمن حرية الاعتقاد الواسع ولا يشير إلى الشريعة الإسلامية. وإذا تمكنت النهضة من الحصول على أغلبية نسبية في الانتخابات التشريعية القادمة (أكتوبر 2014) وحاولت تغيير منهجها مع السلفية بإعادة سياستها القائمة على الحوار والإدماج، فإنه يُخشى أنّ عدداً من المواطنين المتأثرين بالخطاب المعادي للإسلاميين سينظرون إلى هذه السياسة على أنها نوع من المهادنة والتواطؤ مع السلفيين. إنّ هذه المقاربة سنقوّي بدرجة خطيرة الاستقطاب بين الإسلاميين والمعارضين لهم في سياق يتداخل فيه العنف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

ب. تصاعد الشعور بانعدام الأمن

منذ مغادرة حركة النهضة السلطة التنفيذية ودخول مهدي جمعة رئيساً للحكومة بداية سنة 2014، أصبحت الهجمات ضدّ قوات الأمن معتادة في المناطق الحدودية¹⁷. لقد أدت هذه الهجمات إلى وقف التحدي بين شريحة من المواطنين والحكومة خلافاً لما كان عليه الأمر خلال أزمة 2013. ومع ذلك، وفي محيط إقليمي أصبحت فيه الدول مجزأة أو منكشمة على ذاتها، فإنّ الشك بدأ يتسرّب حول مدى قدرة المؤسسات الأمنية على حماية البلاد وحدودها.

في الوقت الذي تراكم فيه الميليشيات الجهادية انتصاراتها في ليبيا وفي الدولة الإسلامية في سوريا والعراق وفي الوقت الذي تدخل فيه تونس السباق الانتخابي، فإن انتشار الشعور بانعدام الأمن يقوي قدرات

¹⁴ تقرير مجموعة الأزمات، ناشط في منظمة إسلامية، تونس أوت 2014.

¹⁵ حسب المصادر هناك عديد المئات أو الآلاف من المقاتلين التونسيين في مخيمات الميليشيات الليبية المسماة "جهادية". تقرير مجموعة الأزمات، صحافي استقصائي، متعاطف جهادي، قائد في سلاح الجو الليبي، تونس جوان - أوت 2014.

¹⁶ انظر تقرير مجموعة الأزمات، تونس: أعمال العنف والتحدي السلفي، مصدر سابق. حوارات مجموعة الأزمات، متعاطفون متعاطفون سابقون مع أنصار الشريعة، خبير في الحركات الجهادية، تونس، القيروان 2012 - 2014.

¹⁷ يوم 16 فيفري وقع كمين ضد قوات الحرس الوطني في أولاد مناع قرب جنوبة في الشمال الغربي قتل فيه أربعة من الحرس الوطني وجرح ثلاثة. يوم 23 ماي تفجر لغم تحت سيارة عسكرية في كمين قرب جبل الشعاني توفي فيها عسكري وجرح خمسة. في الليلة الفاصلة بين 27 و 28 ماي كان المنزل العائلي لوزير الداخلية التونسي والذي يقع في حي القصرين السكني هدفاً لمجموعة جهادية تمكنت من قتل حراس الأمن الأربعة المكلفين بحراسة المنزل وبقي أفرادها يستعرضون حوالي الساعة قريباً من المنزل دون تدخل أي قوة. يوم 2 جويلية تفجّر لغم في قرب الكاف في الشمال الغربي في منطقة جبلية (جبل ورغة) إثر مرور سيارة عسكرية كانت في مهمة بحث وقتل اثنين من ركبها الأربعة (ضابط شرطة وعساكر). يوم 17 جويلية عانت قوات الدفاع الوطني من أكبر عملية هجوم عليها منذ بدايات 1960 حيث تعرض مخيمان متحركان للجيش على بعد عدة كيلومترات من الحدود الجزائرية لهجوم من قبل مجموعتين من الجهاديين تتكونان من 30 فرداً أستعملوا فيها مدافع رشاشة وراجمات من نوع RPG قتل خلالها 14 جندياً وجرح 20 وقد حصل هذا الهجوم في اليوم التاسع عشر من شهر رمضان كما هو الشأن في الكمين الذي وقع يوم 29 جويلية 2013 بالمحمبة الطبيعية بجبل الشعاني والتي راح ضحيتها تسعة عسكريين. يوم 26 جويلية، و أيضاً في الشمال الغربي قرب الحدود الجزائرية في جبل ورغة، نصب كمين آخر لمركبتين عسكريتين قتل فيه جنديان وشاب صغير. ويوم 29 جويلية تعرضت طائرة هيليكوبتر لرشقات نارية خلال عملية مواجهة مع جهاديين يشنّه في جبل ساممة بالقرب من القصرين. ويوم 2 أوت تعرض مركز متقدم للقوات المسلحة ببسبيلة لهجوم قتل فيه جندي. في 16 أوت جرح عسكريان إثر انفجار لغم في هنتشير التلة قرب جبل الشعاني. مقابلات فريق الأزمات، صحافيون استقصائيون، سكان المناطق الحدودية، تونس ماي - أوت 2013. انظر أيضاً وليد الماجري، "الإرهاب في تونس: خريطة الأحداث بعد 14 جانفي" Inkyfada.com، آخر تحديث 29 جويلية 2014.

المجموعات المسلحة على الإزعاج ويسيس المسألة الأمنية ويدفع السلطة التنفيذية نحو بلورة خطاب صارم معاد للإرهاب. بينما تؤكد الحكومة وأغلب الأحزاب السياسية العلمانية على اعطاء الأولوية لمواجهة الإرهاب فإن هذا الوضع سيجعل المواطنين التونسيين يعتبرون تدريجيا فشل قوات الأمن غير مبرر. وفي نفس الوقت التي كانت فيه المواجهات وعدد القتلى تتضاعف في المناطق الحدودية¹⁸ أصبح البعض يتهم القوات المسلحة ب" الإهمال وانعدام الحرفية".¹⁹

إن خطاب صفر تسامح تجاه الإرهاب خلق جوا من "الكل أو اللاشيء". بالنسبة إلى عدد من التونسيين، بما أن مواجهة الإرهاب أولوية وطنية، فلا مجال للهزيمة. ورغم أن الهجمات ضد القوات المسلحة في الغرب الحدودي قد أصبحت معتادة فلم تعد تحدث موجات من الصدمات السياسية كما كان الأمر خلال النصف الثاني من سنة 2013²⁰

وإن أي تراجع مهما كان بسيطا سيعمق أزمة الثقة بين جزء هام من نخبة البلاد (السياسية والإعلامية والاقتصادية والاجتماعية) و بين المؤسسة الأمنية. كانت إستجابة الحكومة من خلال الاندفاع بتهور في طريق مكافحة الإرهاب على نحو يمكن أن يزيد من التأثير السياسي لهذه الهجمات في المستقبل. وخاصة أن هذا من شأنه أن يضعف الحريات العامة مما يسبب للدستور الأكثر ليبرالية في العالم العربي الذي صدر خلال شهر فيفري 2014²¹.

أما على المستوى العسكري فإن قوات الأمن والمجموعات الإسلامية الصغرى تمارس لعبة القط والفأر. فتقدم الأولى على الأرض وتصريحات الانتصار التي تصدرها الحكومة تقابل بإجراءات انتقامية من قبل الثانية²². ومن الناحية التقنية الخالصة وعلى الرغم ما يراه الضباط وجنودهم على أنه يوجد تقدم على الأرض فإنهم يشكون من نقاط ضعف في الجسم العسكري. فالبعض يأسف لانعدام المهنية في مؤسستهم وعدم توعدها على حرب غير متكافئة وغياب التعليمات الواضحة من قبل قياداتهم وعدم احترام الإجراءات الأساسية للمعركة. إن هذه المشاكل المتعلقة بالتدريب وبالتكتيكات يمكن معالجتها على المدى القصير والمتوسط²³. وأضف الى ذلك فإن هناك عدداً من الخبراء الأمنيين يدعون الى مشروع إستحداث وكالة استخبارات تعمل تحت قيادة موحدة لوزارتي الدفاع والداخلية وهي التي ستمكّن من تطوير الاستخبارات البشرية وقدرات التحرك العسكري في المناطق الحدودية²⁴.

¹⁸ حوارات مجموعة الأزمات الدولية، سكان تونس وصفاقس، تونس جوان – أوت 2014.
¹⁹ حوارات مجموعة الأزمات الدولية، موظف في إطار إداري متوسط، تونس أوت 2014. انظر أيضا سامي غربال "القوات المسلحة: خيبة الأمل الكبرى"، جون أفريك 2 سبتمبر 2014.
²⁰ انظر تقرير الشرق الأوسط/ شمال إفريقيا لمجموعة الأزمات الدولية عدد 148، الحدود التونسية : جهاد وتهريب، 28 نوفمبر 2013.

²¹ حوارات مجموعة الأزمات الدولية، مسؤولون في منظمات حقوق الإنسان الوطنية والدولية. تونس جوان – أوت 2012.
²² يوم 4 فيفري 2014، قبل يومين من الذكرى الأولى لاغتيال المعارض اليساري شكري بلعيد اقتحمت قوات الأمن منزلا في الضاحية الشمالية لتونس العاصمة (رواد) قتلت سبعة جهاديين من بينهم كمال القضاضي عضو الجناح العسكري لأنصار الشريعة بتونس حسب وزارة الداخلية وهو متورط في قتل شكري بلعيد وفي الهجمات ضد قوات الأمن التي وقعت في جبل الشعانبي في جويلية 2013. وقبل أيام من الهجوم ضد منزل وزير الداخلية لطفي بن جدو يوم 27 ماي، أعلنت السلطات عن إحباط مؤامرة إرهابية. يوم 20 جويلية أعلن رئيس الحكومة أن المساجد التي يسيطر عليها الإرهابيون وأن وسائل الإعلام التي تبث رسائل "لمجموعات إسلامية متطرفة" سيتم غلقها. عدد كبير من المشتبه بصلوهم في الإرهاب أو الذين يشتبه بانتمهم يقدمون الدعم لمجموعات الجهاديين تم القبض عليهم من أجل إستجوابهم. وهذا لم يمنع، بعد أسبوع يوم 26 جويلية، من وقوع كمين ضد القوات المسلحة قرب الحدود الجزائرية. ونفس الشيء وقع قبل أيام من هجوم 17 جويلية حيث شددت وزارة الداخلية من الإجراءات الأمنية رافقتها العديد من الاعتقالات في المناطق الحدودية. كما قامت قوات الأمن الجزائرية بإقامة نقاط تفتيش عند حوالي ستين نقطة عبور غير شرعية بين البلدين. مقابلات فريق الأزمات، عسكري سابق، خبراء في مجال الأمن، تونس جوان – أوت 2014. انظر أيضا: "جمعة: هجوم القصرين رد فعل على العملية ضد الإرهابيين بمدنين" Business News (businessnews.tn) يوم 28 ماي 2014.

²³ حوارات مجموعة الأزمات الدولية، أعضاء من قوات الأمن، تونس أوت 2014.

²⁴ وكالة الاستخبارات هذه نظير تونسي لمكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) الأمريكي وللإدارة العامة للأمن الداخلي (DGSI) الفرنسي، وهي تجمع أجهزة الاستخبارات وقوات التدخل في الدفاع والداخلية. وهي ستمكّن من تحسين معالجة وانتشار المعلومات وستحسن القدرة على ردة الفعل على المستوى العملي. فالقيادة الموحدة سوف تقوي التعاون بين الشرطة والحرس الوطني وارتباطها بوزارة الداخلية والدفاع المعلومات الحساسة الآن مجزأة والتعاون بعيد عن أن يكون مثاليا. وهذا ما كان معمولا به في حكم النظام السابق ولقد ازداد العمل بذلك بعد انتفاضة 2010-2011. حوارات مجموعة الأزمات الدولية، خبراء أمنيين، أعضاء في قوات الأمن، تونس 2013 – 2014. انظر أيضا تقرير مجموعة الأزمات الدولية، الحدود التونسية: جهاد وتهريب، مصدر سابق.

في الوقت الراهن فإن وزارة الداخلية، تتبعها في ذلك أغلب وسائل الإعلام، تقوم بتسييس مسألة الإرهاب. وبدلاً من المساهمة في الحد بنجاعة من أعمال العنف على الحدود فإن هذا النوع من الخطاب يقوي الشعور بانعدام الأمن. هذا بدوره يشجع بطريقة غير مباشرة على عودة الاستقطاب حول مسألة الإسلام السياسي وبتغذية الخوف من إمكانية تقييد الحريات العامة بذريعة الحفاظ على أمن الدولة.

على سبيل المثال فإن وزارة الداخلية تعلن بانتظام بأن أجهزة الاستخبارات وقوات الأمن أحبطت مؤامرات إرهابية تستهدف المصالح الحيوية للبلاد (هجمات تشمل مصانع للمواد الكيميائية، جسور، مراكز تجارية، أماكن سياحية ومنعت إغتيالات سياسية) بدلاً من التركيز على المناطق الحدودية التي أصبحت فيها المواجهات أمراً معتاداً وبالتالي أقل إثارة للربح ترويعاً²⁵.

وموازاة مع ذلك اعتبرت العديد من وسائل الإعلام وفي إطار مجابهة الارهاب أن الانتقادات الموجهة للأجهزة الأمنية بانتهاكات لحقوق الإنسان تعتبر إسترضاءاً للجهاديين المسلحين²⁶. أما الحكومة وإستناداً على خطر الإرهاب، الذي هو أكيد حقيقي لكنه في أغلب الأحيان يقدم نفسه على شكل هجمات مذهلة، نفذت بشكل غير رسمي العديد من الإجراءات الأمنية²⁷. في اليوم التالي لأكثر الهجمات دموية على القوات المسلحة، في 17 جويلية 2014 أقامت السلطات خلية أزمة يرأسها رئيس الحكومة تتداخل في تركيبها جزئياً مع مجلس الأمن الوطني التابع لرئاسة الجمهورية.

تحولت هذه الخلية التي كانت في بدايتها مكلفة بالعلاقات مع وسائل الإعلام إلى لجنة وزارية مصغرة. فكانت تجمع أسبوعياً وحسب جدول أعمالها وزراء الداخلية والخارجية والدفاع والمستشارين الإعلاميين في الديوان الرئاسي وضباط أمن.

لقد سهلت هذه الخلية عملية التنسيق بين القوات المسلحة والحرس الوطني والجيش على الأرض بتوحيد القيادات الميدانية تحت إمرة الجيش، ولكنها أيضاً اتخذت جملة من القرارات المثيرة للجدل منها: تجميد نشاط 157 جمعية خيرية ودينية يشتبه في تمويلها للحركة السلفية، غلق وسائل إعلام مثل الإذاعة الإسلامية نور والقناة التلفزيونية للإنسان، اعتقال 21 شاباً بتهمة نشر مواد على الفايبروك تبرر الإرهاب. كما دعت إلى غلق مواقع الجهاديين على شبكة الأنترنت وقررت دعوة عدد من قوات جيش الاحتياط لتأمين العملية الانتخابية القادمة²⁸. وأخيراً ومنذ منتصف جويلية أوقفت قوات الأمن أكثر من 1000 شخص ينتمي بعضهم لقرى صغيرة محاذية للحدود الجزائرية بشبهة تقديم الماء والطعام للمجموعات المسلحة²⁹.

ولكن ورغم هذه الإجراءات فإن حالة الشعور بانعدام الأمن تنتشر داخل المجتمع النخب السياسية³⁰. وقد دفعت ردود الفعل العاطفية بعض زعماء الجمعيات والأحزاب السياسية إلى المبالغة في تصوير التداعيات السياسية للهجمات الإرهابية والتي يمكنها حسب هؤلاء أن تجعل المسار الانتخابي في خطر. فهجوم واحد يستهدف المدنيين أو يمس رئات الاقتصاد التونسي سيكون كافياً حسب هؤلاء ليعطي الشرعية للدولة لاتخاذ إجراءات استثنائية من بينها إيقاف الانتخابات أو تأجيلها³¹.

لقد انتشرت فكرة أنّ حبة تراب صغيرة يمكن أن توقف الآلة خلال فترة التحول حتى لدى مسؤولي الجمعيات والأحزاب الأكثر تفاؤلاً خاصة تلك المنخرطة مباشرة في الحوار الوطني بين الأحزاب أو المنظمات المعنية بالانتخابات القادمة³². وكما جاء في تحليل أحد نشطاء المجتمع المدني: "إذا كان عدد من

²⁵ وهو ما كان عليه الأمر في ماي 2014. انظر "ه إبطاء هجوم إرهابي يستهدف شخصيات ومؤسسات اقتصادية وسياحية"، (Tunisia Daily (tunisiadaily.com)، 25 ماي 2014. انظر أيضاً "وزير الداخلية يعلن عن عملية إبطاء مخطط إرهابي واسع" وكالة تونس إفريقيا للأنباء 8 أوت 2014.

²⁶ انظر مثلاً: سميرة دامي "النتجيب فحج الشاهل تجاه الإرهابيين"، جريدة الصحافة 31 أوت 2014.
²⁷ انظر أيضاً "مجلس الوزراء: سلسلة من الإجراءات تتعلق بالأمن والاقتصاد والانتخابات"، Business News، 27 أوت 2014.

²⁸ انظر: "تونس: نحو دعوة جيش الاحتياط لتأمين الانتخابات القادمة"، وكالة تونس إفريقيا للأنباء، 9 أوت 2014، منع 157 جمعية من النشاط كان محل انتقاد منظمات حقوق الإنسان الوطنية والدولية. انظر: "تونس: تعليق تعسفي لأنشطة عديد الجمعيات" هيومن رايتس ووتش، 13 أوت 2014.

²⁹ حوارات مجموعة الأزمات الدولية، عسكري متقاعد، مسؤولون من المجتمع المدني، تونس أوت 2014.
³⁰ صرح رئيس حزب علماني بما يلي: "يكفي هجوم واحد على موقع سياحي لنفقد كل شيء". وعبر مسؤول أحد الأحزاب المكونة للثرويكيا عن خشيته من وقوع اغتياالات سياسية جديدة يمكنها أن "تقلب كل شيء"، حوارات مجموعة الأزمات، مسؤولون في أحزاب سياسية، تونس جوان - أوت 2014.

³¹ الانتخابات التشريعية والرئاسية المنتظرة يتكون يوم 26 أكتوبر ويوم 28 نوفمبر 30 ديسمبر 2014.
³² حوارات مجموعة الأزمات الدولية، مسؤولون في جمعيات وأحزاب. تونس جويلية - سبتمبر 2014.

التونسيين متخوفين من أنّ هجوماً من هذا النوع بإمكانه أن يجهض التحول فإنّ الإرهابيون يعتقدون ذلك أيضاً ويخشى أن يشجعهم هذا على التنفيذ³³. وقد لاحظ رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أن "هناك محاولات لزعزعة العملية الانتخابية، هناك العديد من الدول التي لا ترغب في نجاح الانتخابات"³⁴.

ويعتبر البعض أنّ مناخ القلق الحالي من شأنه أن يساعد على تقوية الانعكاسات السياسية لأية عملية ارهابية كبيرة يمكن أن تقع. إن أزمة سياسية جديدة، تدعمها أياد قوى إقليمية تلقي بعداوتها داخل تونس، يمكن أن تؤثر في البلاد بصفة مستمرة³⁵.

III. الحدود الغربية: بين الحركة الجهادية والجريمة المنظمة

خلافاً لخطاب مكافحة الإرهاب والذي يتمحور حول الإيديولوجيا المفترضة للإرهابيين فإن العديد من الخبراء الأمنيين والمسؤولين السياسيين وسكان المناطق الحدودية يدعون بأن بعض المواجهات المسلحة بين بعض الخلايا الجهادية وقوات الأمن خلال سنتي 2013 – 2014 وقفت وراءها اعتبارات اقتصادية وشاركت فيها شبكات الجريمة المنظمة³⁶. وكما عبرت مجموعة الأزمات منذ نوفمبر 2013 عن خشيتها من أنّ عمليات العنف المرتبطة بالاقتصاد الخفي وخاصة السلاح والمخدرات والتي تندرج ضمن استراتيجية إسلامية راديكالية أصبح من الصعب الفصل بينهما³⁷.

إنّ العصابات المتمركزة في المناطق الجبلية الحدودية قد تتكون من أفراد مسلحين يقومون بتأمين تهريب البضائع الخطيرة بالشراكة مع شبكات المهربين وكما الجهاديين هم جميعاً يسعون لإضعاف المؤسسة الأمنية وذلك من خلال الأعمال العنيفة. و يسمح ذلك لهم بالاستفادة من الموارد المالية المتأتية من التجارة غير الشرعية ومن حماية مهربها.

لقد أصبحت هذه المجموعات المختلطة محترفة: إفساد بعض أفراد قوات الأمن، تأجير بعض الشباب القريب من الأوساط الجماهيرية الصغيرة لتصفية الحساب مع المنافسين أو الاعتداء على العسكريين والحرس الوطني الذين يحاربون التهريب، تأمين إمدادات المواد الغذائية من المجتمعات السكانية المهمشة في المناطق القريبة من (جبل الشعانبي، جبل سمامة، جبل سلوم)³⁸.

وقد أكد بعض سكان الغرب أنّ الجهاديين المسلحين يسيطرون على العديد من الطرق الحدودية شديدة الإنحدار التي تربط بين تونس والجزائر - والبعيدة عن المراكز الحدودية وعن المواقع التي تراقبها قوات الأمن - على امتداد 300 كلم من المنطقة الجبلية والغابية من الحدود الجزائرية والتي تمتد من طبرقة إلى القصرين. ومعظم البضائع المهربة ذات القيمة لا يمكن أن تمر بهذه المناطق دون موافقتهم. وقيل أن المهربون قد يكونوا مكرهين على تزويد هذه المجموعات المسلحة بالمواد الغذائية أو حتى بدفع ضريبة عبور³⁹.

وقد ذكر بعض سكان المناطق الحدودية أنّ الإرهابيين يقومون بهجمات على القوات العسكرية وعلى الحرس الوطني بهدف إثارة تدفق للقوى الامنية على المنطقة المستهدفة. ويمكن هذا الفراغ من فتح طرق للتهريب على الحدود يمرّ عبرها مهربون ينتمون أحيانا لنفس القبائل التي ينتمي إليها الجهاديون وهم يحملون بضائع "خطيرة": رانتج القنب باتجاه المغرب - الجزائر - تونس - ليبيا⁴⁰، ليبيا - تونس -

³³ حوارات مجموعة الأزمات الدولية، ناشط من المجتمع المدني، تونس 2014.

³⁴ شفيق صرصار: "بعض الدول لا ترغب في نجاح الانتخابات في تونس"، Business news، 30 أوت 2014.

³⁵ حوارات مجموعة الأزمات، مسؤولون من الجمعيات ومن الأحزاب"، تونس جويلية - سبتمبر 2014.

³⁶ حوارات مجموعة الأزمات، مستشارون ومستشارون سابقون في الرئاسة وفي رئاسة الحكومة، أعضاء من قوات الأمن، إشارات سياسية قريبة من الترويكأ أو ضدّ الإسلاميين، خبراء أمنيون، فاعلون اقتصاديون وسكان المناطق الحدودية الليبية والجزائرية، تونس، جوان - أوت 2014.

³⁷ انظر تقرير مجموعة الأزمات، الحدود التونسية: جهاد وتهريب، م. س.

³⁸ حوارات مجموعة الأزمات، سكان القصرين وساقية سيدي يوسف، عسكري سابق، تونس، جوان - أوت 2014.

³⁹ حوارات مجموعة الأزمات، سكان الغرب التونسي، تونس، جويلية - أكتوبر 2014.

⁴⁰ في ديسمبر 2013 صرح وزير الخارجية الجزائري أن هناك مجموعات إرهابية مقيمة في تونس تتلقى تمويلاً من عائدات المخدرات. انظر ملك طاهير "لقاء جمعة سلال في تبسة من أجل مواجهة أفضل للإرهاب، الجريمة المنظمة والتهريب" Huffington Post (huffpostmaghreb.com)، 22 جويلية 2014.

الجزائر للمواد العسكرية، الجزائر – تونس لبناذق الصيد المخصصة للدفاع عن النفس⁴¹. وحسب أحد الضباط القدامى في الجيش فإن الهدف الأساسي من أعمال العنف المصنفة في وسائل الإعلام إرهابية لا تعدو على أن تكون وسيلة لتأمين هذه البضائع القيّمة:

فعندما يتعلّق الأمر ببعض المواد الغذائية أو البنزين فإنّ المهرّبين يدافعون عنها بالعصي. ولكن عندما ترتفع قيمة البضاعة وعندما تكون هناك مخاطر حافة بنقلها فإنّ المتواطون معهم يذهبون لأقصى من ذلك لدرجة إختراق حواجز الأمن. وأخيرا عندما ينقلون الأسلحة والمخدرات فإنهم يصلون إلى حدّ استعمال ترسانتهم وتأجير " إرهابيين" لتأمين طرقهم⁴².

بين المسؤولين السياسيين، النتائج متشابهة بغض النظر عن التّوجهات الايديولوجية: الإرهاب هو الشجرة التي تخفي غاية الجريمة المنظمة. بعض الشخصيات القريبة من الترويكما السابقة مثل هذا المستشار الرئاسي السابق قال: "استخدام الجهاديين من قبل مجموعات من المافيا هي حقيقة جارية وفي ازدياد"⁴³. آخرون، مثل أحد المسؤولين في حزب بن علي المنحلّ قال أنّ بعض الهجمات الجهادية ضد قوات الأمن كانت منسقة من قبل مهربيين كبار ولا علاقة لهم بالإسلام الراديكالي⁴⁴.

إنّ فالعنف الإرهابي والعنف الإجرامي المنظمّ يظهر أنهما مترابطان أكثر فأكثر. وإذا كان عدد الناشطين المسلّحين المتحصنين في المناطق الجبلية والغابية في الغرب لا يتجاوز عددهم المائة⁴⁵ فإن عدد العاملين في مجال التهريب وما يرتبط به من عمليات عنف يعدّ بعشرات الآلاف في الحدود وفي محيط المدن الكبرى. فالخطر إذن هو أن تتمكّن شبكات التهريب وعصابات الجهاديين من نسج تحالف دائم وتشكيل كيان مقاتل واحد.

يجب على الحكومة أن تتجنب تجريم التجارة غير رسمية على الحدود، والتي تشكل صمام أمان هام للمحافظة على السلم الاجتماعي في هذه المناطق المهملة من قبل السلط العمومية (وهو خيار يدافع عنه بعض كبار الموظفين)⁴⁶ أو المواجهة المباشرة مع مصالح العصابات الكبيرة ورجال الأعمال المرتبطين بها. في سياق اقتصادي وأمني هش خاصة مع خطورة الأزمة الليبية يجب أن تكون هناك معالجة متوازنة يهدف إلى جلب سكان المناطق الحدودية إلى حظيرة الدولة والذين قد تغريهم الانشطة المربحة مع العصابات المسلحة.

IV. الحدود الجنوبية الشرقية: البعد التونسي للصراع الليبي

إنّ فشل العملية السياسية في ليبيا ومسامية الحدود التونسية الليبية تثير العديد من المخاوف. جهاديّون تونسيّون حصلوا على فرصة للانسحاب والتدرّب وإعادة التّنظيم الى جانب حلفائهم الايديولوجيين الذين يعملون بكلّ حصانة ببعض الجهات الليبية. أبو عياضه، قائد تنظيم أنصار الشريعة بتونس، يتنقّل بكلّ حرية في درنا (مدينة على بؤابة ليبيا الشرقية)⁴⁷. عديد المئات وحتى الآلاف من أنصار وناشطيّ هذا التّنظيم اجتازوا الحدود باتجاه ليبيا والقتال الى جانب المليشيات الاسلامية. ومن ليبيا تكون رحلات الذهاب والإياب لجهات الشرق الأوسط سهلة وخاصة عبر تركيا⁴⁸. في نفس السّياق، من المحتمل أن تكون في

⁴¹ شخص من قرية حدودية صغيرة في الشمال الغربي لديه فرضية أن بعض العبوات المتفجرة البدائية تم دفنها في وسط الطريق حتى لا يتمكن غير الأشخاص الذين يدفعون ضريبة المرور من عبور هذا الطريق هم وبضائعهم، حوارات مجموعة الازمات، سكان الحدود التونسية – الجزائرية، تونس جوان 2014. ويذهب أحد علماء الاجتماع التونسيين في ما يذهب إليه عدد كبير من سكان الجنوب الشرقي والذين يربطون بين احتداد المواجهات على الحدود الجزائرية وبين اعادة توجيه طرق تهريب الوقوق في اتجاه ليبيا التي شهدت نقصا كبيرا مع اشتداد المعارك بين الميليشيات منذ شهر جويلية 2014. فكانت تستورد البنزين المهرب من الجزائر عبر تونس. ومن هنا يأتي الصراع العنيف للسيطرة على المسالك الحدودية الجزائرية- التونسية. مقابلات فريق الازمات، عالم اجتماع تونسي، سكان مدن جرجيس، تونس جوان – أوت 2014.

⁴² حوارات مجموعة الازمات، عسكري سابق، تونس أوت 2014.

⁴³ حوارات مجموعة الازمات، مستشار سابق لرئاسة الحكومة، تونس أوت 2014. الترويكما هي تحالف حكومي قاد السلطة التنفيذية من ديسمبر 2011 إلى فيفري 2014، وكانت تتكوّن من النهضة والتكتل حزب مصطفى بن جعفر رئيس المجلس الوطني التأسيسي والمؤتمر من أجل الجمهورية حزب الرئيس المنصف المرزوقي.

⁴⁴ حوارات مجموعة الازمات، مسؤول سابق في التجمع الدستوري الديمقراطي، تونس، أوت 2014.

⁴⁵ حوارات مجموعة الازمات، خبراء أمنيون، أوت 2014.

⁴⁶ حوارات فريق الازمات، موظفون من الصف الأول، جوان – أوت 2014.

⁴⁷ حوارات مجموعة الازمات، صحفيون استقصائيون، مختصّون في الشّأن الليبي والجهاد، تونس، مارس-أوت 2014.

⁴⁸ Ibid

المستقبل ممراً لتهريب المخدرات على المستوى العالمي⁴⁹، وتحافظ ليبيا مع تونس على روابط اقتصادية وإنسانية قوية سواء في السراء أو الصراء.

وتمثل التجارة الرسمية مع هذا الجار المهم حوالي ثلث الناتج المحلي الداخلي. أما التجارة الموازية فهي مصدر عيش جزء كبير من سكان المناطق الحدودية الجنوبية الشرقية⁵⁰. بتواجد عدد كبير من الليبيين في تونس ويمكن أن يطرحوا مشاكل أمنية. فمنذ سقوط القذافي، أكثر من 600 ألف يقيمون في تونس بصفة دائمة، ومن بينهم عشرات الآلاف من الاطارات العليا بالنظام السابق⁵¹. إن الحالة الاقتصادية للعديد من العائلات الليبية في تقهقر وشباب أعزب بدؤوا في السقوط في الرذيلة ويمارسون أنشطة تقليدياً تمارسها شبكات الجريمة المنظمة مثل التجارة في الذعار⁵².

بالإضافة إلى ذلك، كما شهد مسؤولون بالهلال الأحمر التونسي⁵³، أن كان تدفق اللاجئين العابرين الحدود في هذا الوقت تحت المراقبة، فإن تدهورا على المستويين الإنساني والأمني لا يمكن استبعاده. على سبيل المثال، في 31 تموز/ جويلية 2013، صرح وزير الشؤون الخارجية بأن الوضع الاقتصادي لتونس لا يسمح بتحتمل تدفق مئات الآلاف من اللاجئين من ليبيا وأن تونس مستعدة لخلق حدودها إذا اقتضت المصلحة الوطنية ذلك⁵⁴.

لكن غلقاً مماثلاً من شأنه أن يولد، حسب مدته ومناعته، أزمة إجتماعية في الجنوب التونسي والتي يمكن أن تترجم بأعمال عنف جهادية. إذ أن الايديولوجيات التي تدعو الى المقاومة المسلحة متواجدة هناك ومنتشرة بشكل كبير. فالمدينة التجارية بن قردان هي تاريخياً محطة تجنيد للمؤيدين لقضايا المحاربين من اجل التحرير الوطني والعربي والإسلامي⁵⁵. ومن المفارقات أن هذه المناطق لم تسجل فيها بعد هجمات مميتة ضد الأجهزة الأمنية، الشيء الذي يمكن ان يتغير اذا تقهقر جدياً الوضع الاجتماعي.

من جهة أخرى، إن التعاقب السريع للميليشيات القبلية التي تراقب المراكز الحدودية وطرق العصابات من الجهة الليبية - نظراً للتغير المتكرر لعلاقات القوة بين الجماعات المسلحة - سبب الكثير من الفوضى لتجارة التهريب و أدى إلى ظهور مجموعات أعمال جديدة أكثر انتهازية في تحالفاتها. هذه الشبكات نافست الاحتكار التاريخي لمجموعات قبائل الطوازين بين قردان، مضعفين قدرتهم - و رغبتهم أيضا - بإعلام السلطات حول مرور مجاهدين ومواد خطر⁵⁶.

في النهاية، على الرغم أن تدفق المخدرات و الأسلحة النارية بين تونس و ليبيا لا يمكن مقارنته مع ذلك الذي يحدث في قلب ليبيا، فإن هذه الكميات الصغيرة التي تصل إلى الاراضي التونسية ستنتهي بالترام⁵⁷. بطريقة مماثلة وفي سياق تضعف فيه العصابات القبلية التقليدية بالحدود الجنوبية و يتداخل فيه الجهاد بالتهريب، فإن العودة المحتملة من الجبهة السورية والعراقية للمحاربين التونسيين من قواعد أو قيادات تنظيم الدولة الإسلامية⁵⁸ - إذا وقعت صراعات داخل تنظيم الدولة الإسلامية أو إذا خسر أرضاً في الميدان - ستكون ليبيا⁵⁹، يمكن أن يعزز صفوف المجموعات المختلطة بين المهربين والجهاديين. هذا السيناريو

⁴⁹أنظر تقرير مجموعة الازمات، الحدود التونسية : بين الجهاد والتهريب.

⁵⁰أنظر انظر "موجز الوضع: الصراع الليبي وأثره على مصر وتونس"،

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، نيويورك ، (ESCWA) 12 أوت 2014

⁵¹الهلال الأحمر التونسي صرح على أن عدد يتراوح بين مليون ومليون ونصف. التقديرات الأقرب للحقيقة لخبراء تونسيين ينقلون بصفة منتظمة الى ليبيا و عند سؤال معتربين من الثنات الليبي في تونس قالوا بأن العدد يتراوح بين 300 ألف إلى مليون شخص. حوارات مجموعة الازمات مع مسؤول بالهلال الأحمر التونسي ، مختصون في الشأن الليبي، تونس، جوان(حزيران)- أوت(أب) 2014، الهلال الأحمر التونسي هو جمعية خيرية ناشطة بالمعايير الحدودية بن قردان-راس جدير وا الذهبية -وازن.

⁵²حوارات مجموعة الازمات مع لبيبي مقيم بتونس ، مقيمون بتونس، تونس، جوان(حزيران)-أوت(أب) 2014. العديد من الليبيين المقيمين بتونس يقولون أنهم يشعرون أ بأن التونسيين يمارسون التمييز ضدهم و كان هذا الشعور غائباً في 2011. حوارات مجموعة الازمات، لبييون مقيمون بتونس، سبتمبر(البلول)-أكتوبر(تشرين الاول) 2014.

⁵³أكثر من 180 ألف شخص عبروا الحدود منذ ماي 2014. معظمهم من المصريين وتم ترحيلهم . يعبر الحدود 3,000 شخص يومياً في بن قردان والذهبية . بالمقارنة مع أكثر من 20,000 في عام 2011 . حوارات مجموعة الازمات ، مسؤولون بالهلال الأحمر التونسي ، تونس، أوت 2014 .

⁵⁴أنظر "منجي حامدي: تونس تستعد لخلق حدودها مع ليبيا"، وكالة تونس افريقيا للانباء، 30 تموز-جويلية 2014.

⁵⁵أنظر تقرير مجموعة الازمات الدولية : "الحدود التونسية بين الجهاد والتهريب".

⁵⁶أنظر منصف قرطاس ، « On the Edge ? Trafficking and Insecurity at the Tunisian-Libyan Border »، Small Arms Survey، كانون الأول-ديسمبر 2013. انظر أيضا تقرير مجموعة الازمات الدولية : الحدود التونسية بين الجهاد والتهريب.

⁵⁷حوارات مجموعة الازمات الدولية، مختص في رواج الأسلحة الخفيفة، تونس، حزيران-جوان 2014.

⁵⁸حوارات مجموعة الازمات الدولية مع مسؤول أحد أحزاب الترويكما السابقة، تونس، حزيران-جوان 2014.

⁵⁹حوارات مجموعة الازمات الدولية مع سكان المناطق الحدودية التونسية-الليبية، تونس تموز(جويلية)- أب (أوت) 2014.

سيكون محتملا أكثر لو تنهقت الأوضاع الاجتماعية أكثر بالمناطق الحدودية ويصبح الجنوب الشرقي التونسي خط الامداد الرئيسي للمليشيات التي تعمل في شمال-غرب ليبيا..

وبدأت تنتشر فكرة أنّ مستقبل البلد سيرتبط من الآن فصاعداً بمآل الصراع المسلح بين الاسلاميين السنة و السنيين من أعداء الاسلاميين السنة في سوريا والعراق وخاصة في ليبيا⁶⁰. قبل السيطرة على القاعدة العسكرية الثالثة ببغازي (القاعدة 21) ومستودع أسلحتها من طرف مجلس شوري ثوار تلك المدينة، في 30 تموز/جويلية 2014، فإنّ العديد من وسائل الاعلام توقّعت دخولا كبيرا للجهاديين الليبيين الى تونس هروبا من الهجمات المتكررة من طرف الجنرال خليفة حفتر. منذ ذلك الوقت والخبراء يؤكدون، لكن ليس بدون تهويل، أنّ تحقيق انتصارات للمليشيات الإسلامية بتونس والجزائر حتمي على المدى المتوسط لأمفر منه⁶¹.

إنّ هذا الخوف، حتّى الساعة ضعيف الأسس، إذا أخذنا بعين الاعتبار خاصية عدم التجانس حاليا بين الاسلاميين الأكثر أو الأقل راديكالية ومختلف أعداء القذافي وأعداء حفتر – من حلف فجر ليبيا، مما يدلّ على أنّ تونس صندوق صدى للصراعات الاقليمية. بصفة عامّة، هذه التخوفات أحيانا الغير عقلانية لها تأثير ايجابي في تعزيز قيمة التوافق والحوار ولكن في المقابل يمكنها تغذية الاستقطاب الايديولوجي مع اقتراب الانتخابات التشريعية والرئاسية⁶².

يظهر أن قادة الاسلاميين والعلمانيين قد تبنا نهجاً سلمياً يتمثل في البحث عن الحصانة التي ستوفرها النتائج الانتخابية الاجابية معبرين في نفس الوقت عن قبولهم المتبادل بنتائج الصناديق خوفا من أن يفتح أحدهما العداوة على الآخر⁶³. لكن قضايا المصالحة الداخلية غالبا ما تحجبها خطابات ايديولوجية تعطيها صبغة دولية، تحولها إلى مواقف على طرفي النقيض :

- تركيا وقطر ومليشيات "ثورية" من فجر ليبيا مع فريق الترويكما السابقة⁶⁴،
- مصر والامارات العربية المتحدة والسعودية والجنرال القديم خليفة حفتر مع الدستوريين⁶⁵،
- الجزائر بوسعها ان ترجّح كفة الميزان و لكنها تتعامل مع الفريقين بطريقة براغماتية⁶⁶.

عدد من الاسلاميين و نشطاء الدستوريين يعتقدون أنّ توازن القوى بعد الانتخابات سيرتبط بمآل المواجهات المسلحة في ليبيا، بعبارة أخرى يعني النصر الذي لا مفر منه للجنرال حفتر أو المليشيات "الثورية" من فجر ليبيا. حسب رأي هؤلاء، اذا تجاوزنا الإلتعاطات الايديولوجية فإن اهم الأحزاب السياسية التونسية لديها روابط اقتصادية ودبلوماسية قوية مع الاطراف المتناحرة في ليبيا⁶⁷. هناك العديد من الروابط من جهة بين الدستوريين وانصار حفتر من الليبيين ومن جهة اخرى بين النهضة وحلف فجر

⁶⁰ حوارات مجموعة الازمات الدولية مع سكان من تونس وصفاقس في حزيران (يون-أب) أوت) 2014.
⁶¹ أنظر بحري عماد Tunisie-Libye : Les barbares à nos frontières sud , Kapitalis في 3 أيلول-سبتمبر 2014.
أنظر أيضا
« Si Zanten tombe aux mains des milices, la Tunisie aura des frontières avec Daech [acronyme arabe de l'ex-Etat islamique en Irak et au Levant, EIIL, aujourd'hui appelé Etat islamique] », DirectInfo, 30 تموز-جويلية 2014.
إختراق هذه المنظمة المسلحة يلقى معظم المواطنين، الذين يرون اشارات الاتساع الذي لا مفر منه للاسلام الراديكالي. حوارات مجموعة الازمات الدولية مع سكان تونس العاصمة في تموز (جويلية)- تشرين الاول (أكتوبر) 2014.
⁶² أنظر تقرير الشرق الاوسط-شمال افريقيا لمجموعة الازمات الدولية عدد 37 : الاستثناء التونسي : نجاح التوافق وعواقبه. 5 جوان 2014.
⁶³ حوارات مجموعة الازمات الدولية مع قادة سياسيين نيسان (أفريل)-أب(أوت) 2014.
⁶⁴ حول الترويكما انظر الافادة عدد 43.
⁶⁵ الدستوريون من اسم حزب الاستقلال (الدستور الجديد) ينتمون الى التيار التابع للنظام السابق بالنسبة للاسلاميين. هذا الحزب يحمل راية العلمانية والحداثة من سلالة بورقيبة أول رئيس للجمهورية التونسية (1959-1987) وبإقل اهمية زين العابدين بن علي (1987-2011). يجمعون أحزاب مثل نداء تونس بقيادة الباجي قائد السبسي، المبادرة بقيادة كمال مرجان والحركة الدستورية بقيادة احمد القروي، ثلاثتهم وزراء لدى بورقيبة أو بن علي.
⁶⁶ حوارات مجموعة الازمات الدولية مع مناضلي وانصار دستوريين والترويكما القديمة، تونس شباط (فيفري)- أب (أوت) 2014. أنظر أيضا منية محجوب
« Pourquoi Bouteflika reçoit-il l'islamiste tunisien Ghannouchi », Mondafrique (mondafrique.com) 31 آب-أوت 2014
⁶⁷مقربون من نداء تونس يشرحون مثلا أن النهضة ورجال أعمال مساندون للاسلاميين لهم روابط مع عبد الحكيم بالحاج الحاكم العسكري السابق لطرابلس بعد سقوط القذافي وهو اسلامي مؤثر في ليبيا. انصار الترويكما القديمة يؤكدون على الروابط بين أعضاء بندا تونس ومواطنين من الامارات العربية المتحدة ومع لبيين من النظام القديم أو مساندون لحفتر. حوارات مجموعة الازمات الدولية مع انصار الدستوريين والترويكما القديمة، تونس، شباط(فيفري)-أب(أوت) 2014.

ليبيا⁶⁸. بالتالي ستكون الروابط السياسية والمصالح الاقتصادية و التي توحد البلدين قادرة على تهديد الروابط الطيبة نسبيا بين المؤسسات السياسية التونسية.

نظرا لهذا الظرف، يتساءل ناشط من الترويكما القديمة، كيف يمكن تصوّر حكومة وحدة وطنية أو حكومة مستقلّين في المستقبل، بل حتى تقاسم سلمي للسلطة في الكوايس، بينما في جو استقطاب اقليمي شديد "كلّ شيء يدفع الاسلاميين وأعداء الاسلاميين الى وضع سيطرتهم على الساحة السياسية"⁶⁹ بالنسبة للأكثر تشاؤما، فإن التمزق الوحشي لروح التوافق⁷⁰ هو فقط مسألة وقت، خاصة اذا اشتدت الصراعات المسلحة في ليبيا وأخذت الميليشيات الاكثر تطرفا السيطرة على الذين يؤمنون بالعملية السياسية.

لكن، في الحقيقة إذا كان استقطاب القوى الاقليمية يظهر بوضوح في ليبيا على الميدان العسكري، ففي تونس، حيث العنف السياسي هو تقريبا غائب، ويوجد مكانه صراع ايدولوجي سلمي، تظهر الاحزاب على أنها لا تزال قادرة على أن تبقى على مسافة ذراع من هذه المناقشات، على الأقل مادامت الحكومات المتورطة وداعميها الدوليون يرون مصلحة في حماية البلاد من هذه الانفصالات العميقة ومن الوحشية التي ترافقها.

V. عدم تسييس الإرهاب وإضفاء الوطنية على الصراعات الايديولوجية

رغم أنه أثناء أزمة المنتصف الثاني من سنة 2013 برهن القادة السياسيون على حسن قوَي من المسؤولية عندما بحثوا عن الحوار والتوافق⁷¹، فإن الانتقال ما يزال بعيدا عن الاكتمال. ولو ساد الاستقرار في شمال افريقيا والشرق الاوسط فإن الإستغلال السياسي للمسألة الارهابية في تونس سيكتفي بالدعوة لتكثيف الأمن، خاصة للفئات الوسطى المتعلمة، والتي تمثل جزءا كبيرا من الناخبين. الوطنيين (العلمانيون) وأنصار الأسلمة التقدمية أو الثوريون (الاسلاميون الاكثر أو اقل راديكالية) منخرطون في صراع إقليمي مسلح مريع.

يحتضن التونسيون هذه الخلافات الايديولوجية سلميا. لكن إذا أصبح الوضع الاقليمي خارج السيطرة، أو اتسعت الحلقة المفرغة بين القمع والراديكالية و حصلت عملية هجوم كبيرة في هذا الجو الذي يسوده قلق عميق فإن نظرية الانتقال من الجدل الى العنف بين الاسلاميين واعداء الاسلاميين ليس أمرا مستبعدا. وقد يكون ذلك الاكثر امكانية للتصديق خصوصا و أن آلاف من الجهاديين التونسيين يعيشون المواجهات المسلحة مباشرة في ميدان الصراعات الدولية و متعدّدة هي الاتصالات بين رجال الاعمال والسياسيين الليبيين والتونسيين.

فمن الضّروريّ إذن أن تعيد البلاد الصراعات الفكرية التي تحركها الى الساحة الوطنية وتحاول الى أقصى حدّ عدم تسييس مسألة الارهاب .

أولا، على القوى المهمة سياسيا ونقابيا وجمعيات المجتمع المدني مواصلة البحث عن منهج توافقي في موضوع الأمن في إطار الحوار الوطني مثلا⁷².

ثانيا، يجدر بالسلطات تغيير خطابها ضدّ الارهاب. على خلية الأزمة أن تضع استراتيجية اتصال أفضل تمكنها من تبيين المزايا الامنية والقضائية لهذه القرارات وتحدّد مفهوم الارهاب على أنه مسألة اقتصادية وسياسية وايديولوجية وتوضح كيف يؤثر ذلك كله على أمن الدولة.

ثالثا، على الحكومة أن تتناول هذه المسألة على أنّها مشكلة أمنية عامة بالامكان السيطرة عليها في ظلّ احترام الدستور بفضل سلسلة من الاجراءات الفعلية مثل:

Ibid.⁶⁸

⁶⁹حوارات مجموعة الازمات الدولية مع أحد أنصار الترويكما السابقة، تونس، آب-أوت 2014.

⁷⁰أنظر تقرير مجموعة الازمات الاستثناء التونسي.

Ibid.⁷¹

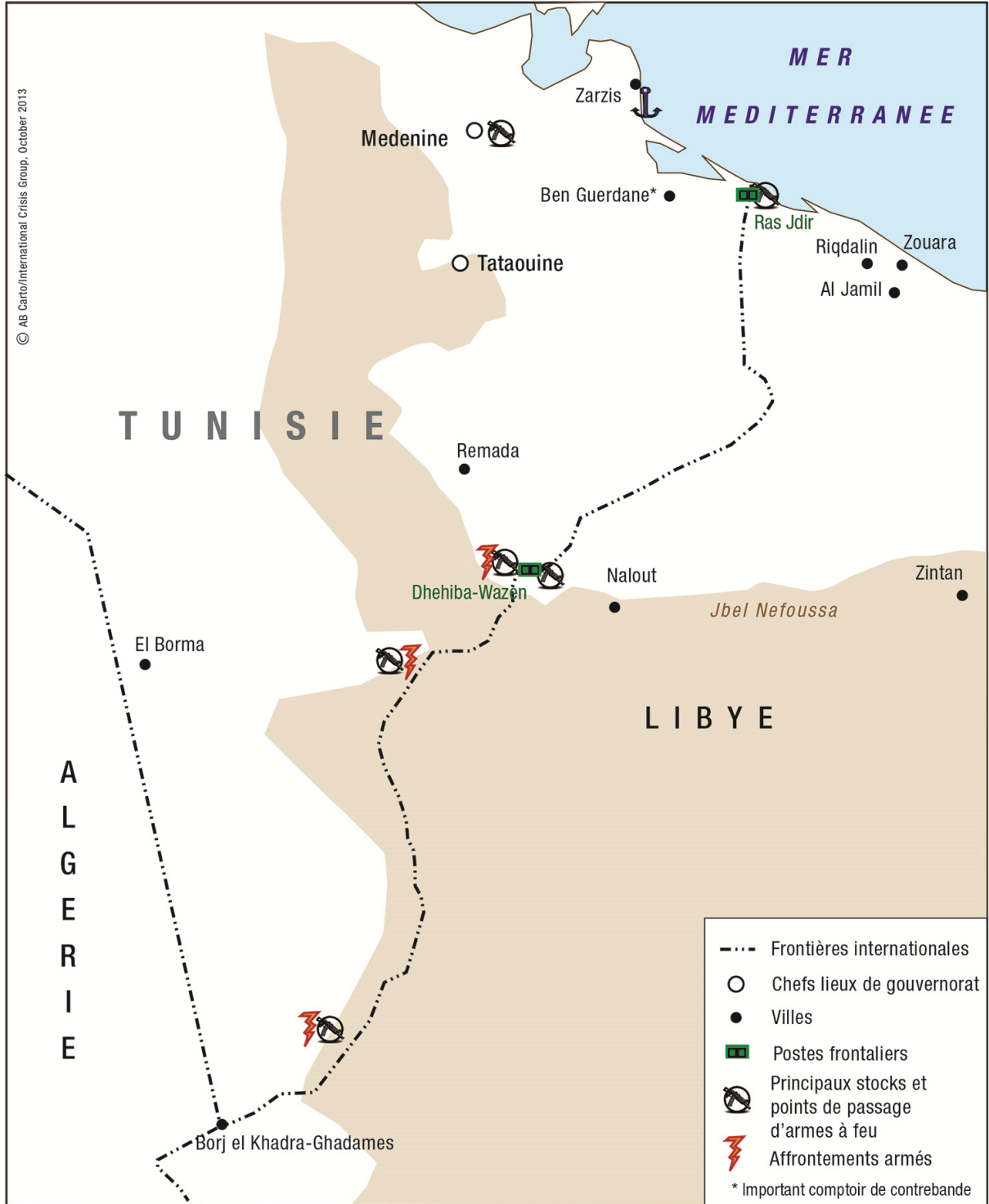
⁷²جمع الحوار الوطني أهم القوى السياسية والنقابية والجمعياتية بقصد ايجاد مخرج من أزمة تموز-جويلية 2013 السياسية. هذا مكن من الاسراع في العملية الدستورية (الانتهاء من صياغة الدستور). والعملية الانتخابية (وضع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات المكلفة بمراقبة الانتخابات المقبلة على قدميها) و تشكيل الحكومة (تم اختيار رئيس حكومة توافقي مكلف بتكوين حكومة مستقلة من "تكنوقراط"). بمعنى أنه وضع نهاية للشلل السياسي وأبعد خطر حدوث سيناريو مماثل لمصر يستهدف اقضاء الحزب الاسلامي النهضة من الحكم. بعد الخروج من الازمة تواصلت جلسات عمل الحوار الوطني بنسق اقل تواترا و اقل تغطية اعلامية. أنظر تقرير مجموعة الازمات الاستثناء التونسي.

- مواصلة مشروع إنشاء وكالة وطنية للاستخبارات يمكنها الدمج بين الأجهزة الإستخباراتية وبين قوى مكافحة الإرهاب .
 - تعزيز التعاون الاقتصادي والامني مع الجزائر بالمناطق الحدودية المشتركة (تنمية مندمجة، شراكات بين القطاع العام و الخاص، مضاعفة الدوريات المشتركة بالمناطق المجاورة وتكثيف تبادل المعلومات).
 - الضغط الجمركي والامني والعسكري على بعض العصابات والتحاوّر مع من يقبل التوقّف عن تجارة المواد الخطرة والتعاون على المستوى الاستعلاماتي.
- في نفس السياسة ورغم الصعوبات⁷³، على الدولة استعمال كل الاجراءات غير الامنية لدعم تواجدها بالمناطق الحدودية واستعادة ثقة ساكني الحدود – مثلا باخذ التدابير التالية: زيارات للمسؤولين السياسيين الى المناطق الحدودية، لا مركزية للمؤسسات ، دعم مشاريع صناعية وفلاحية، عمل دراسات جدوى لخلق مناطق تجارة حرة .
- أخيرا، إنّ محاربة التهديد الارهابي بطريقة مميّزة فعالة وهادفة من دون تهويله ولا الاستخفاف به، سوف يساعد على ابعاده عن التسبيس – حتّى لو أنّ الغاء التسبيس كليًا يبدو مستحيلا. معاً , فإن هذه التدابير سوف تزيل بعضاً من قوة هذه التهديدات على التخريب و جعل البلاد أكثر قدرة على الصمود أمام هجوم كبير يهدف إلى تنبيط المستثمرين الأجانب أو تعطيل العملية الانتخابية ، بالاضافة الى العواقب الوخيمة التي يعلمها الجميع من القوى السياسية والنقابية.

تونس/بروكسل، 21 تشرين الأول/أكتوبر 2014

⁷³أنظر تقرير الشرق الاوسط/شمال افريقيا لمجموعة الازمات الدولية عدد 124، تونس: رفع الرهانات الاقتصادية والاجتماعية، 6 حزيران-تونس 2012.

الملحق أ: خارطة غرب تونس



الملحق ب: خارطة جنوب تونس

